

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة : علوم تجارية
التخصص : التقنيات الكمية في المالية
من إعداد الطالبة: الداوي اليامنة
بعنوان

أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر) للفترة 1990-2014

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ: 2016/05/21

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/بن ساسي عبد الحفيظ	(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
الأستاذ / شماخي بوبكر	(أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا
الأستاذ/سلامي احمد	(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2015 / 2016



الإهداء

إلى من كان خلقه القرآن، سيدي و حبيبي و قرة عيني،

"رسول الله محمد صلى الله عليه و سلم"

إلى اللذين أخذنا بيدي ووفرا لي سبيل التعلم و كانوا لي الوجه الطافح حبا وحنانا،

"أمي" الكريمة حفظهما الله و أطال في عمرها "أبي" رحمه الله وجعل الجنة مثواه "

إلى جميع أفراد عائلتي،

إلى أساتذتي الكرام جزاهم الله خيرا

إلى كل الأصدقاء و الأحباب "

إلى جميع دفعة ماستر مالية كمية 2016

وفى الأخير أسأل الله تعالى ان يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم نافعا يستفيد منه جميع الطلبة

المقبولين على التخرج






شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم الزعم والصلاح والسلام على
أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
كما ليسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر
إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث ،

وأخص بالذكر فضيلة الدكتور " هاخي بوبكر
الصديق" الذي صبر وقته وجهده في متابعة
هذا البحث من أوله إلى آخره .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب الفضيلة السادة الأساتذة
أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث
بملاحظاتهم القيمة.

وفي الأخير أرفق عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون
والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة أو حتى
بالتشجيع وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل شينخي محمد.



الملخص :

مانستهدفه من هذه الدراسة قياس الأثر الكمي لعملة الدولار على الصادرات وعلى الواردات الجزائرية وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي (نموذج التحليل الانحداري الاتجاهي var) لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2014 , وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وسعر الصرف والواردات

الكلمات المفتاح: سعر الصرف , التجارة الخارجية , الصادرات , الواردات

Résumé

de cette étude de mesurer l'impact quantitatif de monnaie par rapport au dollar des exportations et importations algériennes grâce à l'élaboration d'un modèle var (l'impact de fluctuations des taux de change affaiblissement unique (modèle du dinar algérienne par rapport au dollar américain du commerce extérieur au cours de la période allant de 1990 à l'an 2014, les conclusions tirées de cette étude à l'existence d'une relation entre le taux de change et des exportations et les taux de change et les importations

mots clés : exportations, importations, taux de change de l'argent, commerce extérieur -

قائمة المحتويات

الإهداء
الشكر
ملخص
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال البيانية
قائمة الاختصارات والرموز
قائمة الملاحق
المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
المبحث الأول : الأدبيات سعر الصرف والتجارة الخارجية
المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف
المطلب الثاني : سعر الصرف والتجارة الخارجية والعلاقة بينها
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
المطلب الأول : الدراسات السابقة
المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة
المطلب الأول : طريقة الدراسة
المطلب الثاني : الأدوات التي استخدمتها الدراسة
المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
المطلب الأول : نتائج الدراسة وتحليلها
المطلب الثاني:النتائج ومناقشة الدراسة
الخاتمة
قائمة المصادر والمراجع
الملاحق
الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	الاحصائيات الوصفية للمتغيرات	(1 - 1)
29	نتائج تقدير النموذج الأول لسعر الصرف على الصادرات	(1 - 2)
30	نتائج تقدير النموذج المصحح من الارتباط الذاتي (AR(1)	(2 - 2)
30	نتائج اختبار ستيودنت	(3 - 2)
34	دلتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي	(4 - 2)
34	نتائج اختبار تجانس التباين White	(5 - 2)
35	دلتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمربعات البواقي	(6 - 2)
36	نتائج تقدير النموذج الأول لسعر الصرف على الواردات	(1 - 3)
36	نتائج تقدير النموذج المصحح من الارتباط الذاتي (AR(1)	(2 - 3)
37	نتائج اختبار ستيودنت	(3 - 3)
40	دلتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي	(4 - 3)
41	نتائج اختبار تجانس التباين White	(5 - 3)
41	دلتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمربعات البواقي	(6 - 3)

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
27	التمثيل البياني للمتغيرات قيد الدراسة	(1-1)
32	نتائج الاختبار الذاتي للأخطاء بعد عملية التصحيح	(1-2)
32	بواقي التقدير والمقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة	(2-2)
33	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(3-2)
38	نتائج الاختبار الذاتي للأخطاء بعد عملية التصحيح	(1-3)
39	بواقي التقدير والمقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة	(2-3)
39	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(3-3)
40	دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي	(4-3)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
59	الصادرات وواردات الجزائر الفترة 2014/1990	الملحق رقم (1)
61	سعر الصرف الاسمي (الرسمي) الفترة 2014/1990	الملحق رقم (2)

المقدمة

توطئة

ان اتساع المبادلات التجارية بين مختلف الدول الناتج عن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي كان لها اثر كبير على اقتصاديات الدول, بسبب الانفتاح الكبير فيما بين الدول او ما يعرف بالعمولة الاقتصادية التي اصبح موضوع اهتمام كل الدول او , وتطور هذه العلاقات يضع البلدان تحت مشاكلا عدة من بينها مشكلة بين العملة الوطنية والعملة الاجنبية (باعتبار العملة هي المحرك الاساسي لعملية التبادل التجاري في كل المستويين الداخلي والخارجي) , ومنها جاء الاهتمام بتغيير سعر الصرف في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي , وتأتي اهمية ذلك من خلال الاثار الاقتصادية الكلية بشكل عام فالدول النامية ومنها الجزائر معظم اقتصاداتها مفتوحة وبشكل كبير , وتعاني من عجز في موازين مدفوعاتها وذلك بسبب كبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات وكذلك بسبب تذبذبات اسعار الصرف الأجنبية , حيث يؤثر تغيرات سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري للدولة , بحيث ان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي الى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الامر الذي يؤدي لارتفاع اسعار صادراتها قياسا

بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية , كذلك فان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات وهذا يؤدي لاختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على السلع الاستهلاكية والمواد الخام التي لا تتوفر بديل محلي له , الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول

و من خلال ما سبق يمكن التوصل لي تحديد إشكالية الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ؟

الإشكاليات الفرعية :

- ✓ ما اثر تغير سعر الصرف على الصادرات الجزائرية ؟
- ✓ هل يؤثر سعر الصرف على الإيرادات الجزائرية ؟
- ✓ هل تنويع الاقتصاد حل انسب لحل مشكلة سعر الصرف؟

المقدمة

فرضيات الدراسة:

بغرض الإلمام ببحوثات الموضوع و محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية حاولنا إثبات صحتها من خطئها و هي كالتالي:

- ✓ سعر الصرف له تأثير سلبي على إجمال الصادرات .
- ✓ سعر الصرف له تأثير ايجابي على إجمالي الواردات .
- ✓ تنوع الاقتصاد حل انطب في مواجهة مشكلة سعر الصرف

مبررات اختيار الموضوع:

✓ قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة كوننا معنيون بالتقلبات في أسعار العملات على مستوى العالم والتي تلعب دورا مهما في قطاع التجارة الخارجية في الوطن العربي

- ✓ الرغبة في التعرف والتحكم على التقنيات القياسية والإحصائية
- ✓ التعرف على كيفية إدماج النماذج الإحصائية القياسية
- ✓ إن هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص

أهداف الدراسة وأهميتها :

أولا: أهداف الدراسة :

✓ تقديم إطار نظري حول سعر صرف العملة واهم النظريات المحددة له ومضمون سياسة التجارة الخارجية

✓ تسليط الضوء على العلاقة النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية .

✓ معرفة الأسباب لأثر سعر الصرف على الصادرات والواردات .

ثانيا: أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أنها تركز بشكل جوهري

- ✓ بيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية .
- ✓ توضيح مدى تأثير سعر صرف في ظل غياب سياسة مالية فعالة في الجزائر.
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية .

حدود الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري أما الإطار الزمني فقد حددت فترة من 1990-2014 ولقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي ، وكذا تماشياً مع الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني .

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تعددت المناهج المعتمدة في الدراسة للوصول إلى إجابة على الإشكاليات المطروحة فاستخدم المنهج تحليل وصفي لمعرفة الجانب النظري في سعر الصرف وكذلك التجارة الخارجية أما فيما يخص الجانب التطبيقي فاستخدمنا المنهج الإحصائي القياسي والذي اعتمدناه في خلال الدراسة القياسية وتطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات بنك الجزائر بالاعتماد على برنامج Eviewse9 لإسقاط الدراسة على التجارة الخارجية من خلال بناء نموذج اثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية .

هيكل البحث:

سعيًا من أجل إنجاز البحث و الإجابة على إشكالية، قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة وخاتمة وفصلين خصص الفصل الأول للجانب النظري وذلك من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، كما خصص الفصل الثاني لدراسة حالة ، إذ تم من خلالها اختبار الفرضيات .

عنون الفصل الأول ب: الأدبيات النظرية و التطبيقية ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول خصص لإبراز الأدبيات النظرية حول سعر الصرف والذي يتفرع إلى مطلبين المطلب الأول مدخل حول سعر الصرف أما المطلب الثاني حول الأسس النظرية حول سعر الصرف والتجارة الخارجية والعلاقة بينها ، أما المبحث الثاني يتضمن الأدبيات التطبيقية والذي يتفرع إلى مطلبين هو الآخر بحيث المطلب الأول سيتناول الدراسات السابقة في بعض الدول ، والثاني يركز على تعقيب عام للدراسات السابقة .

المقدمة

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائري والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول الذي تم تحديده فيه طريقة وأدوات الدراسة المستخدمة الذي يتفرع إلى مطلبين، المطلب الأول تم التطرق فيه إلى طريقة الدراسة، و المطلب الثاني يتضمن الأدوات الإحصائية المستخدمة والبرامج المعتمد عليها، أما المبحث الثاني الذي تم التطرق فيه إلى عرض ومناقشة الدراسة لاختبار الفرضيات الأساسية وينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول تم تحديده نتائج الدراسة وتحليلها والمطلب الثاني يتضمن نتائج ومناقشة الدراسة .

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية
لسعر الصرف والتجارة الخارجية

تمهيد:

يرى كثير من الاقتصاديين إن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية , حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي, وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع الأجنبية " الواردات " بالنسبة للسلع المحلية, وهذا يؤدي لعزوف المستهلكين المحليين عن السلع الأجنبية, مما يؤدي لزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية, وأؤدي ذلك لارتفاع في حجم الصادرات وتقليل الواردات وهذا يؤدي الى تحسين العجز في الميزان التجاري, ولكن يمكن أن يصاحب انخفاض سعر صرف العملة المحلية آثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال انخفاض شرا أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات وهذا ما يحدث في الدول النامية ومن ضمنها الجزائر فمعظم واردات الدول النامية هي عبارة عن مواد استهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها, وكذلك من المواد الخام التي تدخل في التصنيع المحلي ولا يوجد بديل محلي لها , لذا فارتفاع أسعار تلك الواردات يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للمواطن المحلي ويجعل البلاد تتأثر بالتضخم المستورد نتيجة لارتفاع أسعار تلك الواردات , ومما سبق تتضح لنا أهمية دراسة تأثيرات سعر الصرف , لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني وعلى مستويات الأسعار وعلى حجم التجارة الخارجية .

ثمّ نتطرق إلى الدراسات السابقة التي كان لها السبق في الطرح لموضوع الأثر القياسي لسعر الصرف على التجارة الخارجية من خلال عرض أهم النتائج التي توصلت لها و تقييم هذه الدراسات ثم التأكيد على ما تتميز به دراستنا عن الدراسات السابقة، فكان تقسيم الفصل كالتالي :

✓ **المبحث الأول:** الأدبيات النظرية حول سعر الصرف والتجارة الخارجية.

✓ **المبحث الثاني:** الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول سعر الصرف والتجارة الخارجية الجزائرية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية لسعر الصرف، والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف احد مقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدول مع دول تعمل خارجها إذ تحتاج شركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تجد كذلك الأفراد اللذين ينقلون إلى بلد آخر وهم في هذه الحالة بحاجة لنقد الأجنبي ويجدون أنفسهم أمام عملية الصرف .

الفرع الأول : تعريف سعر الصرف

أولاً: تعريف سعر الصرف: يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة أجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة الوطنية .¹

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبذل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين) ، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف .²

الفرع الثاني: أشكال و أنواع سعر الصرف³

1 - سعر الصرف الاسمي الرسمي :

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما . ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد .

وسعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية .

1 الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007 ، ص : 96

2 /د/ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103 .

3 /د/ عبد المجيد قدي ، نفس المرجع ، ص 104 .

2 - سعر الصرف الاسمي الموازي : وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد .

3 - سعر الصرف الحقيقي : وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة

واحدة من السلع المحلية .

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فيمكننا أن نكتب (Pus/Pdz)

TCR =

TCN

حيث :

TCR : سعر الصرف الحقيقي .

TCN : سعر الصرف الاسمي .

Pus : مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية .

Pdz : مؤشر الأسعار في الجزائر .

فتحسن سعر الصرف الحقيقي هنا هو في فائدة الجزائر .

4 - سعر الصرف الفعلي :

يعرف سعر الصرف الفعلي على انه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعليا أو المقبوضة لقاء عملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية , رسوم ، إعانات مالية ... الخ . ويعرفه بعض الاقتصاديين على انه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية ، حيث ترجع كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية ، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الولية .

أن حدوث أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية ، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتنخفض قيمته بدلالة الأورو، ويبقى ثابتا بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقاس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار.

ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما :

- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات .

- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة . ويمكن قياسه باستخدام مؤشر " laspeyes " للأرقام القياسية .
سعر الصرف الفعلي الحقيقي : الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ، ومن اجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على التنافسية البلد تجاه الخارج ، لابد من أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية .

الفرع الثالث: أهم أنظمة سعر الصرف¹

بعد انهيار نظام بريتون وودز لنظام استقرار أسعار الصرف في بداية السبعينيات والانتقال إلى مرحلة السماح بتعويم العملات الرسمية في أسواق الصرف ، اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف نوجزها في ما يلي :

(1) نظم أسعار الصرف الثابتة :

يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية لنظم الصرف الثابتة هي:

(أ) **سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة** : في ظل هذا النظام يتم ربط سعر الصرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كدولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني الخ ونجد تقريبا حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام ، كما أن حوالي نصف دول البلدان النامية تتبع هذا النظام.

(ب) **سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات** : في هذا النظام ، يتم ربط سعر الصرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة ، وقد تبين أن هذا الترتيب أكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف ، ونجد أن حوالي ربع الدولة النامية تتبع هذا النظام .

(ت) **سعر الصرف الثابت المرن** : أما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف .
 في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة ، فبعض البلدان تقوم بربط عملتها بعملة أخرى ، مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبيا حيث تصبح بذلك شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها .

نظرا لأهمية سعر الصرف و أثره على الاقتصاد يجدر بنا دراسة طبعة مختلف الأنظمة التي تسيير هذا السوق و على مبادئها .

1 عبد الجليل هجيرة **مؤكرة ماجستير** اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر) ، جامعة تلمسان ، 2011_2012 ، ص 18-23

(2) نظام أسعار الصرف العائمة :

تعرف سياسة التعويم في عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية وهو ما يعرف بالتعويم الحر ، ويأخذ هذا النظام ثلاثة أشكال لنظم أسعار الصرف لعائمة وهي :

(أ) نظام سعر الصرف المختلط : يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم ، ويطبق في مجموعة النظام النقدي الأوربي ، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام عملات الدول الأخرى ارج المجموعة .

(ب) التعويم المدار : في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع وجود مرونة بتغييره حسب المؤشرات التالية :

1- التغير في حجم الاحتياطيات الدولية.

2- التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

3- التطورات في أسواق النقد الموازية

(ج) التعويم الغير نظيف : يقصد بالتعويم غير نظيف تدخل البنك المركزي أو السلطات النقدية متعمدة الحفاظ على سعر صرف العملة غير واقعي مما يؤدي إلى أضرار بالنظام النقدي الدولي أو بعملات أخرى .

(د) التعويم الحر : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقا لشروط الطلب والعرض في السوق ويتبع هذا النظام اغلب البلدان المتقدمة، كما أن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه وهي في تزايد ويكون التعويم الحر إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية ويتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في لسوق.

يعتبر التعويم ظاهرة دولية لان الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملاتها ثلاثة أرباع (4/3) حجم التجارة الدولية.

الفرع الرابع: بعض النظريات الخاصة بسعر الصرف

(01) نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن 20م وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات

المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

وعليه فإن:

ولقد تم اختيار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات.. الخ.
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل والنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.
- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.
- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.
- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات.
- هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة... الخ.

- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.

- يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية.

و يتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:

* سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

* سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.¹

02) نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مرودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$ (حيث id معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عمالات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا.

$$M(1+ID) = \frac{M}{CC} (1+ie) \times CT(1) \text{ —}$$

حيث أن:

CC : سعر الصرف الآني (نقدا).

CT : سعر الصرف الآجل.

ie : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

id : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

1 عبد المجيد قدي- نفس المرجع السابق ص 119-120

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$(2) \quad \frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) ونحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1 \quad (3)$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_d + i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.1

03) نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم..... الخ.

في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

* لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

* التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

¹ عيد المجيد قدي- مرجع سبق ذكره . ص 121-122

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات جيدي و ديفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.1

04) نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب ع كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.2

المطلب الثاني : الأسس النظرية حول سعر الصرف والتجارة الخارجية والعلاقة بينها

يعتبر العائد بمثابة الهدف الاسمي لأي مستثمر سواء كان فردا أو شركة أو صندوقا استثماريا، وإذا كان العائد معروف في بعض الاستثمارات كسندات الخزينة والسندات المضمونة، فهو غير معروف ومضمون بالنسبة للبعض الآخر ويترتب على الاستثمار مواجهة مخاطرة ولتي تتنوع إلى عدة أنواع، ويمكن قياس كل من العائد والمخاطرة باستخدام بعض الأدوات .

الفرع الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

1- أولا: تعريف التجارة الخارجية:

يعتبر العائد بمثابة هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

¹د/ عبد المجيد قدي- مرجع سبق ذكره ص 122-123
²د/ عبد المجيد قدي- ص 123-124.

- كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة..1
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.2

من التعارف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

2. أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه الأسباب في:

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات.
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.
- رفع مستوى المعيشة.

3. أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الثالثة. 1993 ص-36
² رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمان. التجارة الخارجية. دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان الطبعة الاولى: 2000 ص. 12

- ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ماله من آثار على الميزان التجاري.¹

- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل.

- نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيده في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.

- الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.

- إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.³

الفرع الثاني : تطور التجارة الخارجية الجزائرية

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية عدة مراحل فقد لجأت الجزائر منذ الاستقلال سياسة الحماية والاحتكار التجاري ولكن هذا لم يدم إلا عدة سنوات وبعد أن عرفت الجزائر تقلبات في سياستها

¹ رشاد العصار و آخرون. مرجع السابق. ص:13.
³ رعد حسن الصرن، مرجع سابق. ص: 57-58.

قامت السلطات العليا للبلاد إلى تحرير التجارة الخارجية عن طريق التقليل التدريجي للقيود الإدارية والتخلي على الإجراءات التقليدية التي كانت تتحكم في مبادلاتها التجارية الخارجية وبالتالي مرت التجارة الخارجية بثلاثة مراحل هي :

1/ مرحلة 1: احتكار التجارة الخارجية من طرف الاستعمار حيث تمثلت الصادرات ساسا في المنتجات الزراعية والمواد الأولية، أما الواردات فتمثلت في المواد الاستهلاكية الغذائية والصناعية والآلات الضرورية للزراعة .

2/ مرحلة 2: هي مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية أين تولت الدولة تنظيم التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات الصادرات والواردات خاضعة للمراقبة، وأسندت وظيفة التجارة الخارجية للمؤسسات الوطنية، كما قامت الدولة بتخطيط التجارة الخارجية.

3/ مرحلة 3: إعادة تنظيم التجارة الخارجية نتيجة تزايد الطلب على السلع الأجنبية ونقص في الموارد المالية من العملة الصعبة وضعف الصناعات المحلية، اتخذت الدولة قرارات إستراتيجية تتمثل في إصلاحات اقتصادية لإعادة تنظيم التجارة الخارجية .

الفرع الثالث: أثر سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات¹

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري , حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار المتبادلة بين الدول.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق, تطورت انضمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات , ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل اثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية ولقد

⁴. سلامة نجاح تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1990-2012 مذكرة ماستر جامعة بسكرة 2012-2013

كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لاهميتها في التأثير على ميزان التجاري وتحسين وضعه .

1. أثر سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة وبهذا فان تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبيا أو ايجابيا وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل .

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوة العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه دائن والمدين (الصادرات والواردات يعكس لنا قوة السوق الصرف الأجنبي , حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها , حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعمولات الأجنبية أو رفعها ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية :

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف

الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار

✓ ارتفاع الأسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية , حيث يؤدي الارتفاع أسعارها

إلى ارتفاع نفقات المعيشة

✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية .

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون عادي شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار, ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار. وتصدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:

✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عماتها على الواردات, فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية, فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض. ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة المحلية (الدينار الجزائري) فان السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 اورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلا من 9000.000 دج , في حين إن السعر للمستورد الألماني لكمية من التمور سعرها 500.000 دج ستنخفض من 5555.5556 اورو الى 5000 اورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 اورو الى 100 دج مقابل 1 اورو.

هذا في حالة رفع سعر الصرف , اما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فان ذلك يؤدي الى انخفاض الاسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الاجنبي على صادرات الدولة , وبالتالي زيادات المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفف اسعار المحلية , كما يمكن ان يحدث انخفاض الاسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من

الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتتخفف الاسعار.

ويتحدد عرض الصرف الاجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين ورغبات المستوردين الاجانب .

ان تغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات الى التغير النسبي في سعر الصرف) , فالكمية المعروضة من الصرف الاجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدول محل الدراسة أكثر مرونة .

2. اثر سعر الصرف على الوردات

ان تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل اسعار الوردات أكثر ارتفاعا داخليا , اما سعرها مقوما بالعملة الاجنبية فيظل دون تغير حجم الوردات بالتأكيد سوف يتقلص , ومنه ستتخفف الكمية المطلوبة من وبالتالي فان الصرف الاجنبي , فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الوردات وبتزايد حجمها من هذه السلع وتخفيض قيمة العملة يخفف الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي الى اتجاه الوردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية الى التراجع , اما اذا ماتعلق الامر بالسلع الراسمالية والمواد الاولية المستوردة فعادة ماتشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي , ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدولة النامية على إحلال المواد الاولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الانتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية , وهذا الامر ليس بالهين حتى وان توفرت الامكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة , غير ان امكانية الاحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الاولية مقارنة بالنسبة للسلع الراسمالية .

اما في حالة ارتفاع قيمة العملة او لجوء الدولة الى رفعها بغية تقليل اعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي الى زيادة حجم الوردات من الخارج مما يؤدي الى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الاسعار , اضافة الى خفض تكلفة الانتاج نتيجة خفض تكلفة الوردات من مواد الخام .

ويتحدد الطلب على الصرف الاجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الاجانب (عرض الوردات) ورغبات المستوردين المحليين (طلب على الوردات) .

وما يمكن قوله هو انه من المفترض ان تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف .

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مبحثين الأول عن الدراسات السابقة لمحل الدراسة والمبحث الثاني حول تعقيب عام حول الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة

1. دراسة سي محمد كمال: التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية دراسة

لحالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (ل م د) منشورة ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر، 2014/2013 لقد قامت هذه الدراسة بقياس اثر الكمي المتعلق بعملتي الدولار والايورو على الصادرات وعلى الواردات الجزائرية ولتحقيق هذا الهدف استخدمت دوال استجابة النبضة ومكونات التباين المقدر من نموذج التحليل الانحدار الاتجاهي والنفط خلال العقد الاخير ادت الى رفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار امام الاورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب ان هذا الاخير هو عملة ل50" من الواردات المتأتية من منطقة الاورو وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والنفط خلال العقد الأخير ادت الى رفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار امام الأورو وهذا ما ساهم في سياسة مناوئة للانفاق العام ادى بارتفاع كلفة الواردات كما انا انخفاض الدولار امام الاورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب ان هذا الاخير هو عملة ل 50 من الواردات المتأتية من منطقة الاورو.

2. دراسة زيرار والزعبي وعوض، 2009، بعنوان اثر سياسة سعر الصرف الاجنبي في الميزان

التجاري الجزائري (1970 — 2004) تناولت هذه الدراسة اثر التغيير في سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-2004، وقد تم تقدير دالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلها والمستندة الى اختبار التكامل المشترك cointegration وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تتصف دالة الطلب الاجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، مما يدل على ان التخفيض العملة قد أثر ايجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري.

- يتصف الطلب المحلي الجزائري على الواردات بأنه عديم التأثير بالتغير في سعر الصرف الحقيقي، ويعود السبب في ذلك الى ان معظم الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية .
- الميزان التجاري غير المرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي ، وهذا يدل على ان تخفيض العملة له أثر ايجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري .

3. دراسة (ملكاوي, 2002) , " أثر انخفاض سعر صرف الدينار على الأداء التصديري

للاقتصاد الأردني (1976 - 1997)

هدفت الدراسة الى قياس اثر تخفيض سعر صرف الدينار على الاداء التصديري وحجم الصادرات الاردنية، حيث استخدمت الدراسة نموذجان قياسان لتقدير ذلك الاثر، حيث تم استخدام النموذج القياسي اللوغاريتمي ، اما النموذج الثاني المستخدم في الدراسة فقد هدف لمعرفة اثر سعر الصرف على الاداء التصديري ومقارنة ذلك الاثر بين فترتين ، الاولى فترة التصحيح الاقتصادي من عام 1990 - 1997، وفترة الثانية ما قبل التصحيح -1989-1976

وقد توصلت الدراسات للنتائج التالية:

ا- في ما يتعلق بحجم الصادرات :

توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات، فانخفاض سعر صرف لدينار الاردني يؤدي لزيادة الصادرات السلعية الاردنية

وجود اثر اجابي لنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي على حجم الصادرات

ب- في ما يتعلق بالاداء التصديري :

عدم تاثير الطلب العالمي على الصادرات الاردنية على الاداء التصديري الاردني

تأثر الاداء التصديري بشكل كبير جدا بسعر الصرف، اذ كلما انخفض سعر الصرف كلما كان هناك اثرا ايجابيا اكثر على الاداء التصديري .

تأثر الاداء التصديري الاردني بالانخفاض في قيمة الدينار الاردني الذي حدث في

العام 1988_1989

وكذلك ببرنامج التصحيح الاقتصادي .

4. دراسة زاهر عبد الحلیم خضر : " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد

الفلسطيني (1994-2010) هدفت الدراسة الى ايضاح الاثار الاقتصادية لتغيرات اسعار

صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد

الفلسطيني خلال فترة (1994-2010) والنتائج القياسية التي تم الحصول عليها من النماذج

القياسية المقدره وذلك باستخدام اسلوبين للقياس حيث اعتمد على الاسلوب الحديث لدراسة

العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة من خلال اسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لأنجل وجوهانسون وتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لتقدير الصيغة النهائية بالإضافة لاسلوب الانحدار الخطي البسيط وقد توصلت الدراسة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف واجمالي الصادرات والواردات

5. دراسة بودري شريفة : اثر تقلبات اسعار الصرف الدولار والارو وأثرها على الاقتصاد

الجزائري مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة

التي خلصت الى ان زيادة الاستخدام العالمي للأورو بما فيه هيمنته على العلاقات التجارية الجزائرية تؤدي الى التوسع نحو الأورو على حساب الدولار باعتبار ان الأورو هي العملة الوحيدة التي تنافس الدولار بفعل وجود مقومات اقتصادية تؤهلها للدور العالمي في ظل معانات الدولار ومن ثم وجود تأثير سلبي على الاحتياطي الصرف الجزائري من الدولار وان ارتفاع الأورو يؤدي الى ارتفاع تكلفة الواردات مما يتوجب التحول نحو توزيع الاستيراد الى مناطق دولارية واعادة النظر في نظام الصرف بالتحول للارتباط بالأورو ومحاربة السوق الموازية لسعر الصرف واعادة هيكلة وادارة احتياطي الصرف

6. دراسة عبد الرزاق بن الزاوي & إيمان نعمون مجلة الباحث العدد 2012/10 جامعة

محمد خيضر، بسكرة، الجزائر دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه

التوازني في الجزائر، يتناول هذا البحث دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر في محاولة لإنشاء رقما قياسيا للقيمة التوازنية في الجزائر خلال الفترة 1970-2007 وذلك حتى يمكن اكتشاف وتحليل فترات عدم التوازن في سعر الصرف الحقيقي، كما يحاول بناء نموذج قياسي يظم مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، ثم يقوم بدراسة العلاقة السببية بين هذا الانحراف والنمو الاقتصادي.

← الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية

1- (" The exchange rate and inflation in U. K") :A_(kara& nelson ;2002)

هدفت الدراسة لايضاح تاثير التضخم في الاقتصاد البريطاني، وذلك من خلال نماذج نظرية تتعلق بتحركات التضخم في الاقتصاد المفتوح وذلك بالتركيز على العلاقات الافتراضية بين سعر الصرف وتضخم اسعار المستهلك في بريطانيا، حيث ربطت الدراسة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في بريطانيا، وتم استخدام منحنيات فلبس لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم حيث تم استخدام الواردات كبضائع وسيطة، وذلك على

عكس النموذج المعياري الذي يعتبر الواردات كسلع نهائية، وقد استخدم الباحثان النموذج التالي وذلك لحساب التضخم من مؤشر اسعار المستهلك وخلصت الدراسة الى النتائج التالية:

_ تضخم اسعار المستهلك والتغير في سعر الصرف الاسمي يعطيان نفس النتيجة وذلك عند استخدام النموذج النقدي

_ اما تقديرات الطريقة الكنزيرة باستخدام منحنيات فيليبس فشلت في تقدير العلاقة بين التضخم وتغيرات سعر الصرف، حيث ان تقديرات البيانات في بريطانيا توقعت بوجود علاقة قوية بين التغير في سعر الصرف والتغير في التضخم في بريطانيا

-2

boyared, and caporale, 2001), Real exchange rate effects on the balance of trade, cointegration and the marshal – lerner condition

هدفت الدراسة لقياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التكامل المشترك واسلوب الانحدار الاتجاهي VARDEL للناتج المحلي الداخلي والخارجي، حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة وذلك في محاولة لتطبيق النموذج في المدى الطويل، واستخدام الباحث المعادلات التالية لتقدير النموذج .

- وقد توصلت الدراسة الى ان هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وقد توصلت الى ان استجابة تدفقات التجارة لتغيرات الاسعار النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف والنظرية الاقتصادية تقول ان انخفاض سعر الصرف العملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري وهذا يعتمد على مرونة الطلب على كل من الصادرات والواردات وما اذا كانت تلي شرط مارشال لينر وعلى الرغم من وجود قدر كبير من التباين فان النتائج الرئيسية للدراسة تشير الى ان شرط مارشال -لنر يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات J-COVER في المدى القصير بالاضافة لذلك فان تخفيض القيمة الاسمية لسعر الصرف يمكن ان يقوم بتغيير سعر الصرف الحقيقي وهذا يدعم فرضية ان تخفيض قيمة العملة يمكن ان تحسن الميزان التجاري للدولة .

المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة

نلاحظ أن الدراسات التي أشرنا إليها كانت متنوعة فيما بينها من حيث وجهة تناولها لموضوع اثر سعر الصرف ، من خلال الدراسات السابقة سنقوم بذكر أوجه الشبه والاختلاف فنلاحظ من حيث أوجه

الشبه، أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على دراسة سعر الصرف على الاقتصاد ككل منها دراسة زاهر عبد الحليم خضر، بودري شريفة ومنها ما كان أحص أكثر مثل اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات والميزان التجاري منها دراسة زيرار والزعبي وعوض ، ، أما عن دراسة سي محمد كمال فقد توافقت مع دراستنا من حيث التركيز على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات الأدوات الإحصائية المطبقة، أما عن المنهج المتبع فكل الدراسات استخدمت المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الإحصائي ، وهذا ما اتبعته دراستنا الحالية.

أما عن أوجه الإخلاف، فأغلب الدراسات اختلفت من حيث استخدام الأدوات الإحصائية المطبقة، وكذلك من حيث مكان الدراسة وكذلك تناول معظم الدراسات اثر سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري وليس على شقيه الصادرات والواردات .

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها طبقت في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 أما عن الطريقة المتبعة للدراسة فقد اعتمدنا على نموذج الانحدار الخطي البسيط

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية حول سعر الصرف والتجارة الخارجية حيث تعتبر اسعار الصرف عنصر هام يساهم تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الاسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول العالم وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد, فسعر الصرف يجسد اداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات, بالاضافة الى ذلك يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية .

فسعر الصرف الاجنبي اداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق سمي سوق الصرف, هذا الاخير و بأليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزداد حجم كل من الصادرات والواردات .

كما استعرضنا اهم الدراسات السابقة التي بحثت اثر تقلبات اسعار الصرف على تدفقات التجارة الدولية كما استقصينا اهم النماذج القياسية والاختبارات التجريبية لهذا الطرح واهم ما استخلصناه من ذلك هو بان اثر اسعار الصرف وتأثيرها على التجارة الخارجية تختلف من دولة الى اخرى وهذا ما اورده الاختلاف من علاقة سلبية الى ايجابية في حين ان هناك دراسات لم تجد تأثير على الصادرات والواردات في فترات معينة .

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية لأثر سعر
الصرف على التجارة الخارجية

تمهيد:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية حول سعر الصرف والتجارة الخارجية بالإضافة إلى التطرق إلى بعض الدراسات السابقة ذات صلة بيهما ومحاولة معرفة العلاقة فيما بينها وما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات.

في هذا الفصل سيتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة القياسية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات في الجزائر ، وبغيت تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى مبحثين :

✓ **المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.**

✓ **المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.**

المبحث الأول : الطريقة وأدوات الدراسة

يتم التطرق في هذا المبحث إلى طريقة جمع بيانات الدراسة ، كذلك مصادر جمع المعلومات وأدوات الدراسة، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة بالإضافة إلى محددات الدراسة.

المطلب الأول : طريقة الدراسة

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من الدراسة كان من الضروري الإحاطة بمجتمع وعينة الدراسة وكذا طبيعة متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة لحساب النتائج .

يحتوي هذا المطلب على ثلاث فروع الأول يتناول النماذج القياسية المراد تقديرها اما الفرع الثاني فتطرقنا فيه: تعريف متغيرات النماذج القياسية، بينما الفرع الثالث مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية.

الفرع الاول: النماذج القياسية المراد تقديرها

تحتوي هذه الدراسة على نموذجين تدرس أثر سعر الصرف كمتغير مستقل على الصادرات والواردات كمتغيرات تابعة, حيث تمثلت هذه المتغيرات في متغير إجمالي الواردات وامتغير إجمالي الصادرات , ويمكن للباحث صياغة هذه النماذج بشكل رياضي وفق ما يتصوره بما يتفق مع النظرية الاقتصادية على النحو التالي :

(1) نموذج دالة الواردات :

وفق للنظرية الاقتصادية فان هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وإجمالي الواردات, حيث ان التغير في سعر الصرف من حيث الارتفاع او الانخفاض له أثار عكسية مع الطلب المحلي على السلع والخدمات الاجنبية, وعند استخدام النموذج المناسب لدراسة أثر تغير سعر الصرف فقد استخدم الباحث سعر الصرف الرسمي لقياس ذلك الأثر, حيث كان سعر الصرف المتغير المستقل وإجمالي الواردات الجزائرية هو المتغير التابع , لذا عند دراسة النموذج القياسي قام الباحث بصياغته على شكل دالة قياسية مناسبة حيث قام بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة بغية الحصول على تأثير المتغير المستقل على شكل مرونة , ويمكن كتابة النموذج على الشكل الآتي :

$$\text{Log}(y_1) = B_0 + B_1 \log(x) + \mu_i$$

y_2 : إجمالي الواردات بالدينار الجزائري

$B_0 B_1$: معلمت النموذج

X : قيمة سعر الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار

μ_i : بواقي تقدير دالة الواردات

(2) نموذج دالة الصادرات :

يدرس الباحث في هذا النموذج تأثير سعر الصرف على اجمالي الصادرات , حيث ان النظرية الاقتصادية تثبت ان هناك علاقة طردية بين التغير في سعر الصرف للصادرات واجمالي الصادرات , فالتغير في سعر الصرف بالارتفاع او الانخفاض يؤثر طرديا على حجم الصادرات الجزائرية , ومن اجل اثبات او نفي هذا التأثير فقد استخدم الباحث اجمالي الصادرات الجزائرية كمتغير تابع , وسعر الصرف للصادرات كمتغير مستقل , و يمكن كتابة النموذج القياسي على شكل المعادلة الاتية :

$$\text{Log}(y_2) = B_0 + B_1 \log(x) + \mu_i$$

Y_2 : اجمالي الصادرات بالدينار الجزائري

$B_0 B_1$: معلمت النموذج

X : قيمة سعر الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار

μ_i : بواقي تقدير دالة الصادرات

الفرع الثاني: تعريف متغيرات النماذج القياسية

الصادرات : هي عبارة عن اجمالي السلع و الخدمات التي يقدرها الديوان الوطني للاحصاء الجزائري وهي تمثل اجمالي السلع والخدمات المباعة من داخل الوطن الى خارجه على اساس الاسعار السائدة وقت التعامل وتشمل تكلفة نقلها الى الحدود ورسوم التصدير (بالنسبة للجزائر اكثر من 97% من صادراتها من النفط) وتحسب قيمة الصادرات على اساس فوب .F.O .P

الواردات : هي اجمالي السلع والخدمات المستوردة من الجزائر عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط والتصدير واعادة التصدير وتجري عليها عمليات تخليص الجمركية المتبعة سواء كانت مستوردة للقطاع العام او القطاع الخاص وتحسب قيمة الواردات على اساس سيف C.I.F

سعر الصرف : حيث تم استخدام سعر الصرف الاسمي لدينار الجزائري مقابل الدولار لقياس اثر تغيره على كل من الصادرات والواردات حيث يعرف على انه سعر وحدة واحدة من العملة الاجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية .

الفرع الثالث: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية

1-طريقة جمع المعطيات: اخذت بيانات الدراسة على اساس سنوي للفترة 1990-2014 لكل من نموذج الواردات ونموذج الصادرات وهذه البيانات تم الحصول عليها من المصادر الرسمية (الجهاز المركزي للاحصاء الجزائري , بنك الجزائر , موقع مركز الجمارك الوطني)

المطلب الثاني : الأدوات التي استخدمتها الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من الأدوات الإحصائية المستخدمة في عينة الدراسة مع معرفة البرامج المستخدمة للدراسة

الفرع الاول : طريقة المربعات الصغرى العادية OLS:

عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي، والتي تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنئة الأخطاء حول هذا الخطأ إلى أدنى حد ممكن عن طريق تدنئة مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن القيم المشاهدة.

سنقتصر على دراسة الانحدار البسيط، ذلك أن دراستنا تحتوي على متغير مستقل واحد فقط.

عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي، والتي تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنئة الأخطاء حول هذا الخطأ إلى أدنى حد ممكن عن طريق تدنئة مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن القيم المشاهدة.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في الدراسة

لقد كان الأسلوب المعتمد الأنسب لهاته الدراسة هو الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة ودراسة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات، وذلك بالاعتماد على البرامج الإحصائي Eviewe09 .

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

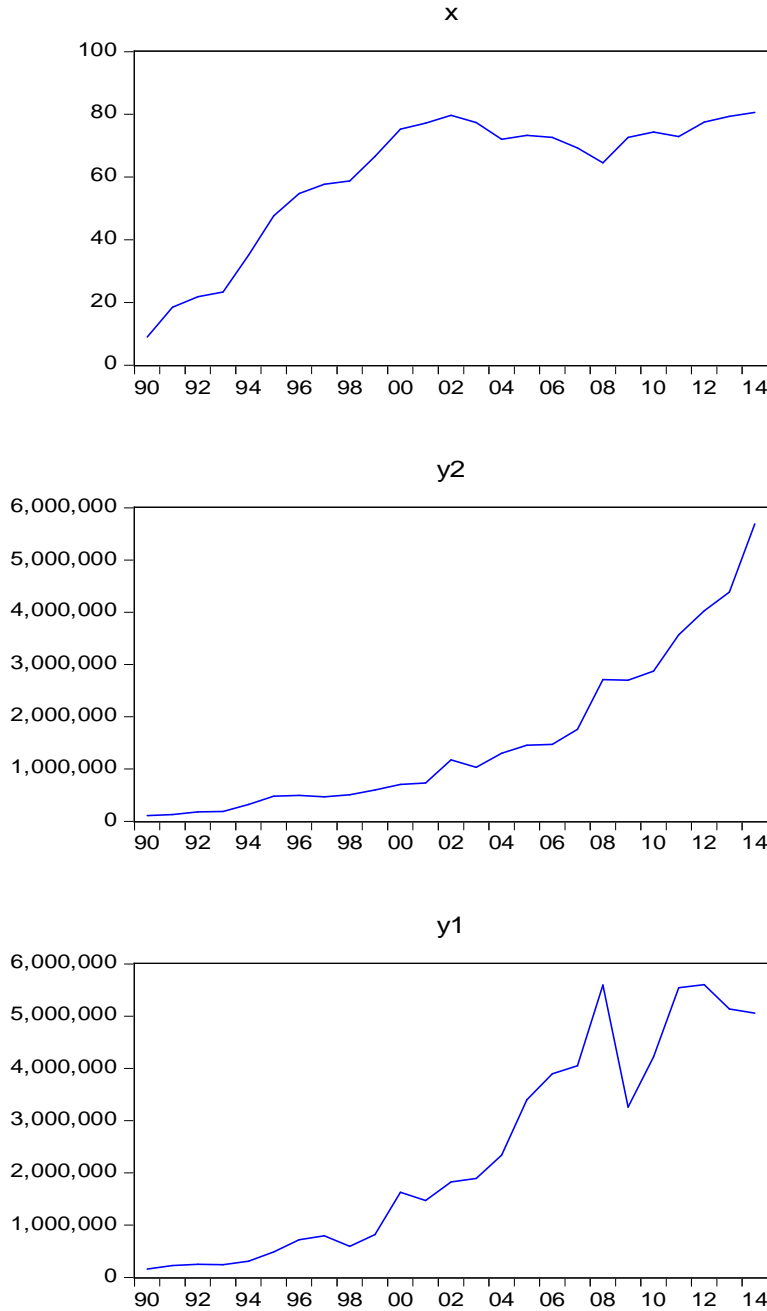
فيما يلي سنتطرق إلى صلب الدراسة الميدانية وهي اختيار العلاقة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات مستخدمين أدوات إحصائية للدراسة التي سبق وتناولناها في المبحث الأول حيث سنتناول في المطلب الأول عرض النتائج بشكل متسلسل مستخدمين في ذلك الجداول والأشكال البيانية نظرا لسهولة التحليل أما المطلب الثاني سنتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب الأول .

المطلب الأول : نتائج الدراسة التطبيقية

سنحاول في هذا المطلب دراسة أثر قياسي لسعر الصرف على الصادرات ثم على الواردات باستخدام أهم الأدوات الإحصائية ومن أهم هذه الأدوات استخدام نموذج الدالة الخطية اللوغارتمية .

الفرع الأول : دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة:

الشكل 1 : التمثيل البياني للمتغيرات قيد الدراسة



المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام نموذج EVIEWS 09

الجدول (1-1) : الاحصائيات الوصفية للمتغيرات

	X	Y2	Y1
Mean	60.47960	1562685.	2381592.
Median	72.06000	1030968.	1827967.
Maximum	80.58000	5691127.	5602894.
Minimum	8.960000	107101.3	158031.2
Std. Dev.	21.81786	1534527.	1990764.
Skewness	-1.171013	1.185092	0.424573
Kurtosis	2.990424	3.438485	1.655537
Jarque-Bera	5.713729	6.052129	2.633989
Probability	0.057449	0.048506	0.267939
Sum	1511.990	39067135	59539792
Sum Sq. Dev.	11424.46	5.65E+13	9.51E+13
Observations	25	25	25

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام نموذج EVIEWS 09

نلاحظ من خلال الجدول (1-1) أن متوسط السلسلة الزمنية لسعر الصرف بلغ 60.47960 وهو موجب؛ أي أن سلسلة سعر الصرف ذات نمو موجب خلال فترة الدراسة على العموم، حيث كان أكبر ارتفاع للسلسلة و المقابل لأعلى قيمة مقدرة بـ 80.58000 المقابل لسنة 2002 في المنحنى الأول من الشكل 1 (ارتفاع صرف الدولار) أما أكبر انخفاض عرفته السلسلة فيتمثل في أدنى قيمة لها و المقدرة بـ 20497 المقابل لسنة 1990 (شهد الدينار انخفاض كبير في قيمته من 1990 الى 1994 حيث سادت نظام ربط العملات)، كما يقسم هذه السلسلة مستوى وسيطي قدر بـ 72.06000 أما درجة تشتت القيم حول وسطها فمثلة بالانحراف المعياري الذي قيمته 21.81786.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول (1-1) أن متوسط السلسلة الزمنية لصادرات بلغ 23811592 دينار وهو موجب؛ أي أن سلسلة الصادرات هي أيضا ذات نمو موجب خلال فترة الدراسة، حيث كان أكبر ارتفاع مقابل لأعلى قيمة و المقدرة بـ 5602894 دينار المقابل لسنة 2008 في المنحنى الثاني من الشكل 1 (وهذا راجع الى ارتفاع النفط في الاسواق العالمية حيث تعتمد الجزائر في صادراتها على أكثر من 97% من مداخل النفط) أما أكبر انخفاض عرفته السلسلة فيتمثل في أدنى قيمة لها و المقدرة بـ 158031.2 دينار جزائري المقابل لسنة 1990 (ويرجع السبب لانخفاض اسعار البترول في تلك المرحلة وهذا يعاب على الاقتصاد الوطني اعتماد معظم صادراتها على

سلعة واحدة وهي المحروقات)، كما يقسم هذه السلسلة مستوى وسيطي قدر بـ 2381592 أما درجة تشتت القيم حول وسطها فمثلة بالانحراف المعياري الذي قيمته 1990764 دج.

أما بالنسبة للواردات، فكان متوسط السلسلة بلغ 1562685 وهو موجب؛ أي أن سلسلة الواردات هي ذات نمو موجب خلال فترة الدراسة، حيث كان أكبر ارتفاع مقابل لأعلى قيمة و المقدر بـ 5691127 المقابل لسنة 2014 في المنحنى الثالث من الشكل 1 (تواصل زيادة الواردات وعدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية لتشجيع الانتاج الوطني) أما أكبر انخفاض عرفته السلسلة فيتمثل في أدنى قيمة لها و المقدر بـ 107101.3 المقابل لسنة 1990، كما يقسم هذه السلسلة مستوى وسيطي قدر بـ 1534527 دج أما درجة تشتت القيم حول وسطها فمثلة بالانحراف المعياري الذي قيمته 1562685.

الفرع الثاني : نتائج تقدير نموذج اثر سعر الصرف على الصادرات

اولا : تقدير النموذج الأول

الجدول (1-2) : نتائج تقدير النموذج الأول لسعر الصرف على الصادرات

Dependent Variable: LOG(Y1)
Method: Least Squares
Date: 05/11/16 Time: 09:41
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.223562	0.961678	7.511413	0.0000
LOG(X)	1.739465	0.238705	7.287077	0.0000
R-squared	0.697772	Mean dependent var		14.16409
Adjusted R-squared	0.684632	S.D. dependent var		1.183739
S.E. of regression	0.664760	Akaike info criterion		2.097837
Sum squared resid	10.16384	Schwarz criterion		2.195347
Log likelihood	-24.22297	Hannan-Quinn criter.		2.124882
F-statistic	53.10148	Durbin-Watson stat		0.263418
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام نموذج EVIEWS 09

ثانيا : تقدير النموذج الثاني

الجدول (2-2): نتائج تقدير النموذج المصحح من الارتباط الذاتي (AR(1))

Dependent Variable: LOG(Y1)
 Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
 Date: 05/11/16 Time: 09:28
 Sample: 1990 2014
 Included observations: 25
 Convergence achieved after 14 iterations
 Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.08500	1.240926	8.932846	0.0000
LOG(X)	0.785312	0.284267	2.762585	0.0117
AR(1)	0.952240	0.074897	12.71395	0.0000
SIGMASQ	0.067251	0.024156	2.784011	0.0111

R-squared	0.950007	Mean dependent var	14.16409
Adjusted R-squared	0.942865	S.D. dependent var	1.183739
S.E. of regression	0.282949	Akaike info criterion	0.553450
Sum squared resid	1.681264	Schwarz criterion	0.748471
Log likelihood	-2.918131	Hannan-Quinn criter.	0.607541
F-statistic	133.0184	Durbin-Watson stat	1.945752
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.95
-------------------	-----

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام نموذج EVIEWS 09

ومنه بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، تصبح الدالة كالاتي:

$$\text{Log}(y_1) = 11.08 + 0.78 \log(x) + 0.95 \text{AR}(1)$$

$$R^2 = 0.95, \quad N = 25, \quad F\text{-statistic} = 133.018, \quad \bar{R}^2 = 0.95$$

(1) نتائج اختبار ستودنت:

الجدول رقم (2-3): نتائج اختبار ستودنت

المقدرات	المعلمات	T _{cal}	T _{tab}	Prob
الثابت C	B ₀	8.93	1.288	0.0000
Log (x)	B ₁	2.72	1.454	0.0000

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

نلاحظ ان $T-cal > T-Tab$ ، وبالتالي المعلمة لها معنوية احصائية وهو ما تثبته نسبة الاحتمال عند مستوى معنوية 5% (prob=0.0117)

(2) معنوية المعالم:

من خلال مخرجات برنامج (eviews) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (Prob) $0.05 \geq 0.000$ مستوى المعنوية، زمنه نرفض الفرضية $0 = B1:H0$ ، ونقبل $0 \neq B1:H1$ اي ان المعلمة تختلف عن الصفر، بمستوى دلالة 5% (توجد دلالة احصائية للعلاقة بين X و Y).

(3) معامل التحديد:

النموذج المقدر يفسر 95% من التغيرات الاحتمالية للمتغير التابع Y. اما النسبة المتبقية ترجع الى متغيرات اخرى.

(4) احصائية (DW):

من خلال النموذج المقدر نلاحظ ان قيمة (DW) $DW=1.94$ قد تحسنت

وبعد الرجوع الى الجدول الاحصائي لـ (DW) نستخرج كل من الحدين الاعلى والادنى لـ $(dl, du)d$ حيث لدينا:

$$n \text{ (عدد المشاهدات)} = 25.$$

$$k \text{ (عدد المتغيرات)} = 1.$$

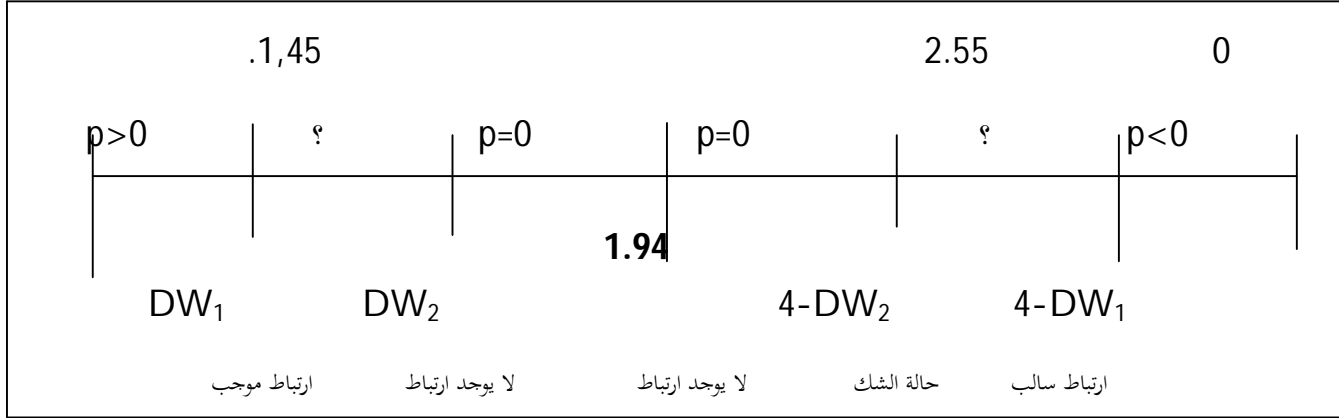
ومنه :

$$dl = 1.288$$

$$du = 1.45$$

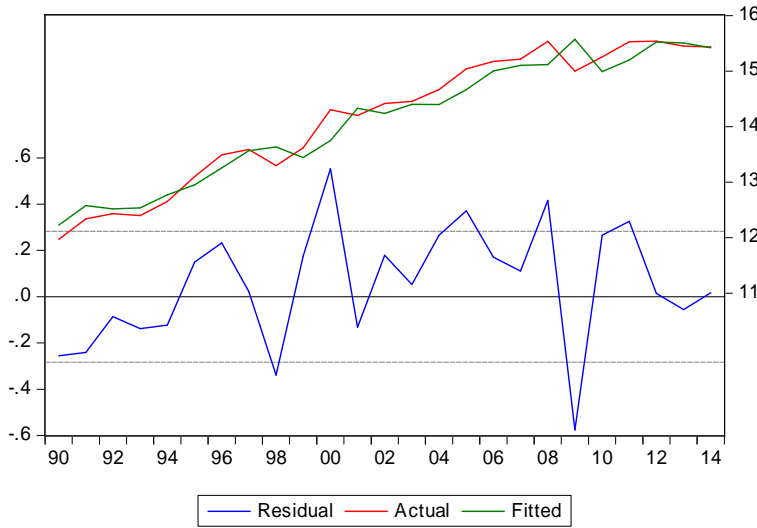
وبالاعتماد على الشكل نستخرج قيمة (DW)

شكل رقم (2-1): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء



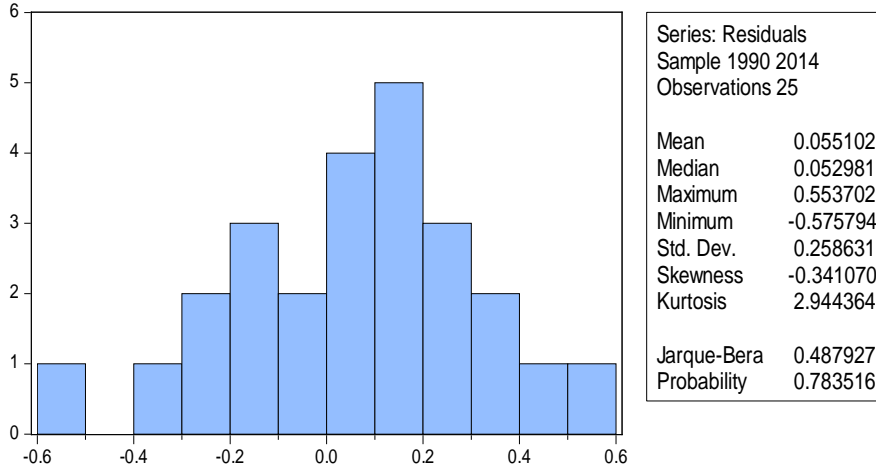
ومنه تقع قيمة DW ضمن المجال $[2, DW_2]$ ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا يدل على أن النموذج جيد.

الشكل (2-2) : بواقي التقدير والمقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة



المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

الشكل (2-3) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي















المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

يظهر جلياً من خلال الشكل (2-3) أن بواقي التقدير تتوزع توزيعاً طبيعياً باعتبار أن إحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.487 أقل تماماً من القيمة الجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 2 عند مستوى معنوية 0.05 كما أن نسبة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.783 أكبر تماماً من نسبة المعنوية 0.05 أي نقبل الفرضية H_0 بالإضافة إلى ذلك، معامل Skewness الذي يساوي -0.341 سالب وهذا ما يوحي إلى عدم تماثل وتناظر التوزيع الاحتمالي للبواقي حيث أن منحني التوزيع ملتو نحو اليسار.

اختبار استقلالية الأخطاء :

جدول (4-2) : دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي

Date: 05/11/16 Time: 09:30
 Sample: 1990 2014
 Included observations: 25
 Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	-0.049	-0.049	0.0685	
		2	-0.134	-0.137	0.5967	0.440
		3	0.175	0.164	1.5354	0.464
		4	0.099	0.101	1.8497	0.604
		5	0.063	0.123	1.9852	0.738
		6	0.035	0.044	2.0293	0.845

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

من الملاحظ من خلال الشكل (4-2) أن معاملات الارتباط الذاتي البسيط تساوي معنويا الصفر عند مستوى دلالة 0.05 أي أنها تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{n}}, \frac{1.96}{\sqrt{n}} \right]$ كما أن إحصائية Ljung-Box التي تساوي 12.157 أصغر تماما من القيمة الجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 10 عند مستوى دلالة 0.05 (نسبة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.275 أكبر تماما من 0.05) وبالتالي سلسلة بواقي التقدير مستقرة وهذا يعني أن فرضية استقلالية الأخطاء محققة.

للتأكد من ذلك، نستعمل إحصائية درين-واتسون، نلاحظ من خلال الجدول 6 أن الإحصائية التي تساوي 2.107 تقع في منطقة قبول الفرضية H_0 أي أن فرضية استقلالية الأخطاء محققة

الجدول (5-2) : نتائج اختبار تجانس التباين White

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	3.52E+24	Prob. F(14,10)	0.0000
Obs*R-squared	25.00000	Prob. Chi-Square(14)	0.0346
Scaled explained SS	14.77104	Prob. Chi-Square(14)	0.3940

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

لاختبار تجانس التباين الهامشي للأخطاء، نستعمل إحصائية White لهذا الغرض. نلاحظ من خلال الجدول (5-2) أن إحصائية مضاعف لاغرانج التي تساوي 25.00 أصغر تماما من القيمة الجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 9 عند مستوى دلالة 0.05 (نسبة الاحتمال الحرج الذي تساوي 0.0346 أصغر تماما من 0.05) وبالتالي نرفض فرضية تجانس تباين الأخطاء H_0 .

الجدول (6-2) : دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمربعات البواقي

Date: 05/11/16 Time: 09:33
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.089	0.089	0.2248	0.635
		2 0.024	0.016	0.2412	0.886
		3 -0.245	-0.250	2.0761	0.557
		4 -0.005	0.042	2.0768	0.722
		5 -0.077	-0.070	2.2750	0.810
		6 -0.179	-0.246	3.4074	0.756

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

من الملاحظ من خلال الجدول (4-2) أن معاملات الارتباط الذاتي البسيط تساوي معنويا الصفر عند مستوى دلالة 0.05 أي أنها تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{n}}, \frac{1.96}{\sqrt{n}} \right]$ كما أن إحصائية Ljung-Box التي تساوي 2.0293 أصغر تماما من القيمة الجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 10 عند مستوى دلالة 0.05 (نسبة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.845 أكبر تماما من 0.05) وبالتالي سلسلة بواقي التقدير مستقرة وهذا يعني أن فرضية استقلالية الأخطاء محققة.

للتأكد من ذلك، نستعمل إحصائية درين-واتسون، نلاحظ أن الإحصائية التي تساوي 1.945 تقع في منطقة قبول الفرضية H_0 أي أن فرضية استقلالية الأخطاء محققة،

الفرع الثالث : نتائج تقدير نموذج اثر سعر الصرف على الواردات

الجدول (1-3) : نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LOG(Y2)
Method: Least Squares
Date: 05/11/16 Time: 09:50
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.145254	0.958654	7.453420	0.0000
LOG(X)	1.650122	0.237955	6.934598	0.0000
R-squared	0.676460	Mean dependent var		13.72930
Adjusted R-squared	0.662393	S.D. dependent var		1.140491
S.E. of regression	0.662670	Akaike info criterion		2.091539
Sum squared resid	10.10002	Schwarz criterion		2.189049
Log likelihood	-24.14424	Hannan-Quinn criter.		2.118584
F-statistic	48.08866	Durbin-Watson stat		0.197312
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

الجدول (2-3) : نتائج تقدير النموذج المصحح من الارتباط الذاتي (AR(1))

Dependent Variable: LOG(Y2)
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 05/11/16 Time: 09:35
Sample: 1990 2014
Included observations: 25
Convergence achieved after 27 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.35337	1.226469	9.256954	0.0000
LOG(X)	0.657935	0.224882	2.925688	0.0081
AR(1)	0.984411	0.073430	13.40618	0.0000
SIGMASQ	0.042181	0.012881	3.274642	0.0036
R-squared	0.966220	Mean dependent var		13.72930
Adjusted R-squared	0.961394	S.D. dependent var		1.140491
S.E. of regression	0.224088	Akaike info criterion		0.131129
Sum squared resid	1.054527	Schwarz criterion		0.326149
Log likelihood	2.360884	Hannan-Quinn criter.		0.185220
F-statistic	200.2217	Durbin-Watson stat		1.676286
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.98			

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

ومنه بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، تصبح الدالة كالآتي:

$$\text{Log}(y_2) = 11.35 + 0.65 \log(x) + ar(1)$$

$$R^2 = 0.96, \quad N = 25, \quad F\text{-statistic} = 200.221, \quad \bar{R}^2 = 96.92$$

(1) نتائج اختبار ستودنت:

الجدول رقم (3-3): نتائج اختبار ستودنت

المقدرات	المعلمات	T _{cal}	T _{tab}	Prob
الثابت C	B ₀	9.25	1.228	0.0000
Log (x)	B ₁	2.92	1.454	0.0000

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

نلاحظ ان $T - \text{Tab} > T - \text{cal}$ ، ومنه نقبل الفرضية العدمية ونرفض البديلة، وبالتالي المعلمة ليس لها معنوية احصائية وهو ما تثبته نسبة الاحتمال عند مستوى معنوية 5% (prob=0.0081.)

(2) معنوية المعالم:

من خلال مخرجات برنامج (eviews) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (Prob) $0.05 \geq 0.00081$ مستوى المعنوية، ومنه نرفض الفرضية $H_0: B_1 = 0$ ، ونقبل $H_1: B_1 \neq 0$ اي ان المعلمة تختلف عن الصفر، بمستوى دلالة 5% (توجد دلالة احصائية للعلاقة بين X و Y₂).

(3) معامل التحديد:

النموذج المقدر يفسر 96% من التغيرات الاحتمالية للمتغير التابع Y. اما النسبة المتبقية ترجع الى متغيرات اخرى.

4) احصائية (DW):

من خلال النموذج المقدر نلاحظ ان قيمة (DW) قد تحسنت، $DW=1.76$

وبعد الرجوع الى الجدول الاحصائي لـ (DW) نستخرج كل من الحدين الاعلى والادنى لـ (d_l, d_u)

حيث لدينا:

$$n = 25 \text{ (عدد المشاهدات)}$$

$$k = 1 \text{ (عدد المتغيرات)}$$

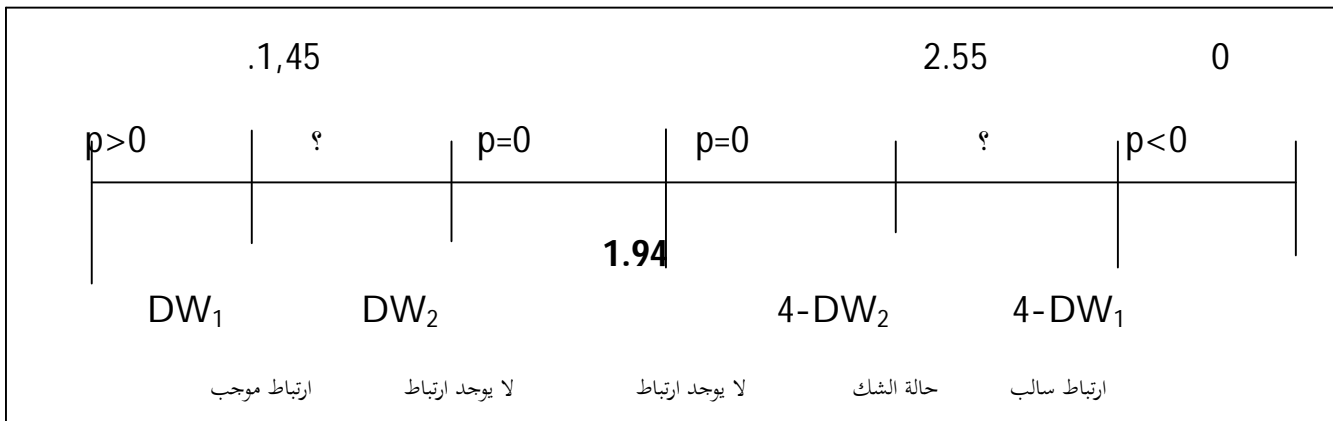
ومنه :

$$d_l = 1.288$$

$$d_u = 1.45$$

وبالاعتماد على الشكل نستخرج قيمة (DW)

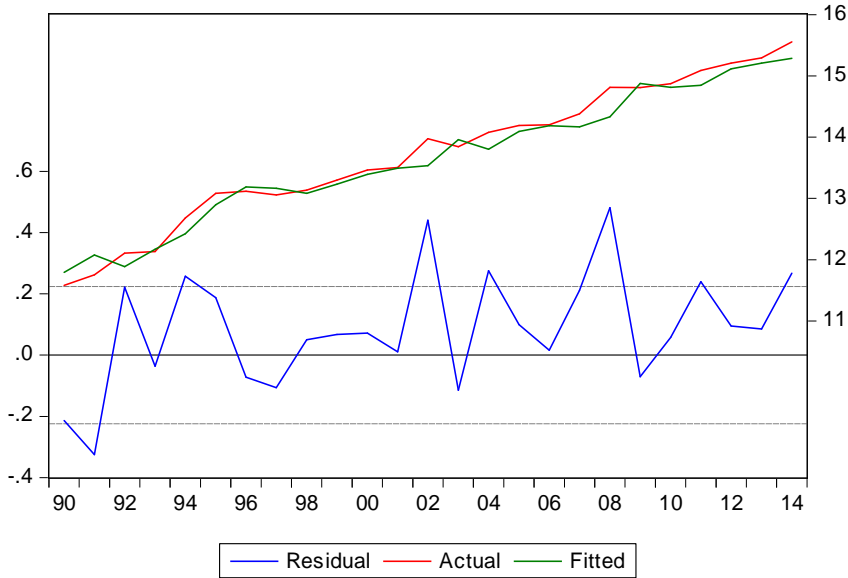
شكل رقم (3-1): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء



المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

ومنه تقع قيمة DW ضمن المجال $[2, DW_2]$ ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا يدل على أن النموذج جيد..

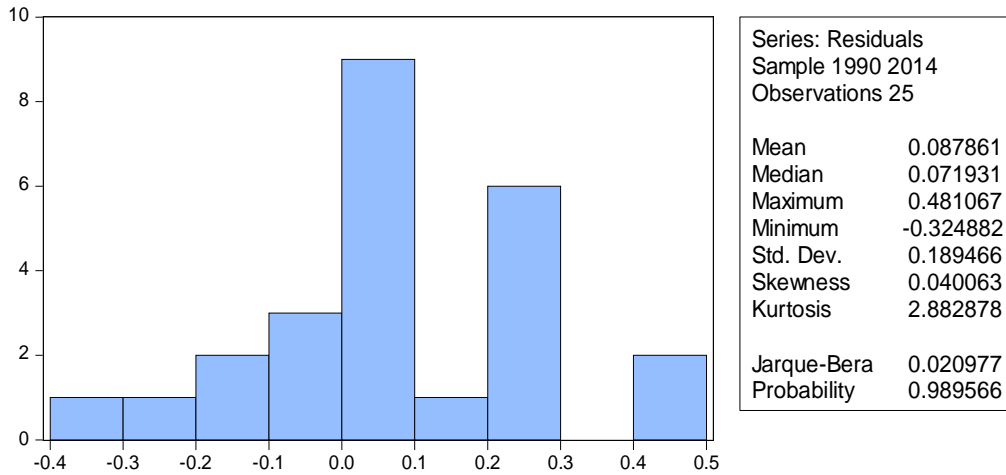
الشكل (2-3) : بواقي التقدير والمقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة



المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

من خلال الشكل (2-3) نلاحظ أن هناك تطابق بين منحنى القيم الفعلية ومنحنى القيم المقدرة وهذا ما يجعلنا نؤكد أن النموذج المختار يعبر عن نموذج الذي يتطابق والواقع الاقتصادي الجزائري.

الشكل (3-3) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

يظهر جلياً من خلال الشكل (3-3) أن بواقى التقدير لا تتوزع توزيعاً طبيعياً باعتبار أن إحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.020 أقل من القيمة الجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 1 عند مستوى معنوية 0.05 كما أن نسبة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.98 أكبر تماماً من نسبة المعنوية 0.05 أي نقبل الفرضية H_0 بالإضافة إلى ذلك، معامل Skewness الذي يساوي 0.040 موجب وهذا ما يوحي إلى تماثل وتناظر التوزيع الاحتمالي للبواقى حيث أن منحنى التوزيع ملتو نحو اليمين.

اختبار استقلالية الأخطاء :

الشكل (3-4) : دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقى

Date: 05/11/16 Time: 09:36

Sample: 1990 2014

Included observations: 25

Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.097	-0.097	0.2660	
		2 -0.040	-0.050	0.3130	0.576
		3 0.110	0.102	0.6825	0.711
		4 -0.062	-0.044	0.8055	0.848
		5 -0.166	-0.171	1.7303	0.785
		6 0.370	0.341	6.5966	0.252

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

من الملاحظ من خلال الشكل (3-4) أن معاملات الارتباط الذاتي البسيط تساوي معنوياً الصفر عند مستوى دلالة 0.05 أي أنها تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{n}}, \frac{1.96}{\sqrt{n}} \right]$ كما أن إحصائية Ljung-Box التي تساوي 12.157 أصغر تماماً من القيمة الجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 10 عند مستوى دلالة 0.05 (نسبة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.266 أكبر تماماً من 0.05) وبالتالي سلسلة بواقى التقدير مستقرة وهذا يعني أن فرضية استقلالية الأخطاء محققة.

للتأكد من ذلك، نستعمل إحصائية درين-واتسون، نلاحظ من خلال الجدول 6 أن الإحصائية التي تساوي 2.107 تقع في منطقة قبول الفرضية H_0 أي أن فرضية استقلالية الأخطاء محققة،

الجدول (3-5): نتائج اختبار تجانس التباين White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	3.78E+24	Prob. F(14,10)	0.0000
Obs*R-squared	25.00000	Prob. Chi-Square(14)	0.0346
Scaled explained SS	16.80620	Prob. Chi-Square(14)	0.2667

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

لاختبار تجانس التباين الهامشي للأخطاء، نستعمل إحصائية White لهذا الغرض. نلاحظ من خلال الجدول (3-5) أن إحصائية مضاعف لاغرانج التي تساوي 25.000 أكبر تماماً من القيمة الجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 9 عند مستوى دلالة 0.05 (نسبة الاحتمال الحرج الذي تساوي 0.0346 أصغر تماماً من 0.05) وبالتالي نرفض فرضية تجانس تباين الأخطاء H_0 .

اختبار تجانس التباين :

الجدول (3-6) : دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمربعات البواقي

Date: 05/11/16 Time: 09:38
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.135	-0.135	0.5139	0.473
		2 -0.154	-0.176	1.2140	0.545
		3 -0.021	-0.073	1.2275	0.746
		4 -0.065	-0.113	1.3619	0.851
		5 -0.182	-0.244	2.4838	0.779
		6 0.354	0.274	6.9329	0.327

المصدر: اعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews09

من الملاحظ من خلال الجدول (3-6) أن معاملات الارتباط الذاتي البسيط لسلسلة مربعات البواقي تساوي معنويا الصفر عند مستوى دلالة 0.05 أي أنها تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{n}}, \frac{1.96}{\sqrt{n}} \right]$ كما أن إحصائية Ljung-Box التي تساوي 6.932 أصغر تماما من القيمة الجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 10 عند مستوى دلالة 0.05 (نسبة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.327 أكبر تماما من 0.05) وبالتالي سلسلة مربعات البواقي مستقرة وهذا يعني أن فرضية تجانس التباين الشرطي للأخطاء محققة.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

الفرع الأول: التفسير الاحصائي لنتائج النموذج المقدر

اولا: نموذج الصادرات

من خلال الجدول رقم (01-02) نجد مايلي:

المعنوية التفسيرية: بما أن معامل الارتباط يساوي 0.96 فإنه يشير الى وجود علاقة طردية قوية جدا بين المتغير المستقل والمتغير التابع, كما ان معامل التحديد أكبر من 50% ويساوي 0.96 وهذا يعني ان المتغيرات في النموذج تفسر 96.92% من التقلبات في المتغير بينما 3.8% من التقلبات ترجع الى عوامل أخرى .

المعنوية الكلية للنموذج: بما ان قيمة فيشر المحسوبة والتي تقدر ب 133.018 اكبر من قيمة فيشر الجدولة والتي تقدر 4.30 عند مستوى معنوية 0.05 فهي تدل على معنوية النموذج المقدر, وهذا يعني ان العلاقة ككل صحيحة فمن الناحية الاحصائية النموذج مقبول

ثانيا: نموذج الواردات

من خلال الجدول رقم (03-01) نجد مايلي:

المعنوية التفسيرية: بما أن معامل الارتباط يساوي 0.98 فانه يشير الى وجود علاقة طردية قوية جدا بين المتغير المستقل والمتغير التابع, كما ان معامل التحديد اكبر من 50% ويساوي 0.96 وهذا يعني ان المتغيرات في النموذج تفسر 96% من التقلبات في المتغير بينما 4% من التقلبات ترجع الى عوامل أخرى .

المعنوية الكلية للنموذج: بما ان قيمة فيشر المحسوبة والتي تقدر ب 200.221 اكبر من قيمة فيشر الجدولة والتي تقدر 4.30 عند مستوى معنوية 0.05 فهي تدل على معنوية النموذج المقدر, وهذا يعني ان العلاقة ككل صحيحة فمن الناحية الاحصائية النموذج مقبول

الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي

أولا : تفسير النموذج الأول

الدلالة الاقتصادية :

بعد ان ثبتت معنوية الدالة استناد الى ماتقدم من اختبارات يشير معامل الانحدار لسعر الصرف الى انه اذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة سوف يؤدي ذلك الى ارتفاع الصادرات بمقدار معامل الانحدار والتي تساوي 0.78, وتفسر ذلك انه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري يترتب عن ذلك تنازل الاجانب على قدر من عمالتهم للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية مما يجعل اسعار الصادرات

رخصية نسبية والسبب يعود الى عدم تنوع الجهاز الانتاجي واعتماده على مصدر واحد وهو المحروقات .

ثانيا : تفسير النموذج الثاني

الدلالة الاقتصادية :

بعد ان ثبتت معنوية الدالة استناد الى ماتقدم من اختبارات يشير معامل الانحدار لسعر الصرف الى انه اذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة سوف يؤدي ذلك الى ارتفاع الواردات بمقدار معامل الانحدار والتي تساوي 0.65, وهي تدل الى وجود علاقة طردية بين الواردات وسعر الصرف الاسمي , يترتب على ذلك ان يتنازل المواطنون على قدر اكبر من عملاتهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية.

الفرع الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

توصلنا من خلال الدراسة الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية , حيث ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي (تخفيض قيمة العملة المحلية) تؤدي الى زيادة الصادرات على حساب الطلب على صادرات منافسيها . وكذلك وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث لتغير سعر الصرف اثار سلبية حيث انخفاض قيمة العملة قد يؤدي الى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات كما يؤثر على رغبة المستثمر الاجنبي في الاستثمار داخل البلد.

خلاصة الفصل :

لقد خصص هذا الفصل بالجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري، واختبار ما مدى تطابقه مع الواقع العملي، وكذا اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

فتناولنا أولاً الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات للدراسة، التي يمكن خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها، وكذا تحديد عينة الدراسة والمتمثلة في صادرات وواردات الجزائر للفترة 1990-2014، وتحديد متغيرات الدراسة والمتمثلة سعر الصرف كمتغير مستقل والصادرات والواردات كمتغيرات تابعة .

لنقوم في الأخير بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها الدراسة انطلاقاً من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها حيث بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات والواردات الجزائرية حيث أظهرت بأن العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات ذات دلالة إحصائية.

أما فيما يخص الخاتمة، سنحاول التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى الإجابة على الفرضيات المطروحة.

الخاتمة

الخاتمة

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي ، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات اذ تعد اسعار الصرف اداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب ، ومن جانب اخر ان استيراد السلع من احدى البلدان الاجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الاجنبي في السوق الوطني ، او بعبارة اخرى فان الواردات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية ، وتزيد من عرض العملات الاجنبية في السوق الوطني ، ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف الا انها كلها تؤكد ان سعر الصرف هو :

" عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الاجنبية والعكس ، وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الاجنبي

في اطار العلاقات الاقتصادية تواجه الجزائر مشكلة تتجلى في ان نسبة كبيرة من ايرادات الصادرات مقومة بالدولار الامريكي واغلب واردات الجزائر من منطقة الاورو مما جعل الجزائر تواجه الفرق بين العمليتين خاصة في حال انخفاض الدولار امام الاورو.

تمثلت الدراسة خلال بحثنا في التعرف على قياس اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في " الى اي مدى يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ؟ وماهي نتائج تقلبات اسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية وعليه ضمن الخاتمة سنستعرض لأهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات والآفاق :

تناولنا في هذا الفصل الأول الأسس النظرية حول سعر الصرف مفهومه وانواعه و الانظمة والنظريات المفسرة له ثم تناولنا مفاهيم حول التجارة الخارجية ومراحل التجارة الخارجية الجزائرية ثم اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات ثم درسنا الدراسات السابقة حول الموضوع ثم تعقيب حولها .

اما الفصل الثاني فتناولنا الطريقة حيث تعرفنا على النماذج القياسية المراد تقديرها وتعريفها والادوات والبرامج التي تم استخدامها ثم دراسة قياسية مكونة من جزئين الجزء الاول تناولنا فيه أثر سعر الصرف على الصادرات ، والجزء الثاني أثر سعر الصرف على الواردات .

إثبات الفرضيات:

✓ بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على وجود أثر سلبى على الصادرات الجزائرية هي فرضية خاطئة فقد أثبتت الدراسة انه توجد علاقة ايجابية بين سعر الصرف والصادرات .

✓ بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على وجود أثر ايجابي على الواردات الجزائرية هي فرضية صحيحة فقد أثبتت الدراسة انه توجد علاقة ايجابية بين سعر الصرف والواردات .

الخاتمة

✓ بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تعتبر تنويع الاقتصاد حل انسب لمواجهة تقلب سعر الصرف صحة هذه الفرضية نسبيا فنلاحظ ان صادرات الجزائر تعتمد على منتج وحيد الا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط , ومنه فتدعيم وترقية مختلف القطاعات الاخرى اي ماعدا قطاع المحروقات يساعد في تنويع الصادرات وايضا بالنسبة للواردات يمكن تقليل نسبتها وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص وتدعيم انشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة .

ومنه خلال إثباتنا للفرضيات السابقة وإجابتنا على الإشكالية الرئيسية نكون بذلك قد أثبتنا الفرضيات، وبالتالي أجبنا على الإشكالية الأساسية لهذا البحث ونقول:

■ يأثر سعر الصرف في التجارة الخارجية

.توصيات تحص الدراسة :

◀ بعد استعراض مختلف المقاربات والأفكار النظرية، والدراسة التطبيقية، وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات، نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية الجزائرية، ويكن أن نوردتها كما يلي:

◀ ضرورة الاهتمام بآدارة اسعار الصرف في الدولة .
◀ العمل من اجل قابلية تحويل الدينار الى المستوى الدولي .
◀ التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي .

◀ يجب اتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن من استقرار سعر الصرف .
◀ يجب التحكم في المستوى العام للاسعار باعتبار العامل الاساسي والاكثر تأثير على اسعار الصرف .

◀ بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الافراد في الاستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الاقتصاد .

◀ اعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي يعاني من وضع غير مستقر اذ ان هذا القطاع ما فتئ يتميز بغياب رؤية للتنمية الصناعية منسجمة وتقوم على التشاور مما يسمح لمختلف المتعاملين في القطاع الانتاجي بتحديد برامج عمل وخطط انعاش لأنشطتهم وضبط نقاط ترسيخ الجزائر في مختلف عمليات الاندماج على المستوى العالمي .

الخاتمة

◀ كما يجب الاعتناء بتطوير صناعة الطاقة اعتبارا لمساهمتها في انعاش الاقتصاد , ويكون هذا بوضع استراتيجية تنموية .

أفاق الدراسة :

- ◀ قدرة نظريات سعر الصرف في تفسير تطور سعر صرف الدينار الجزائري .
- ◀ ادارة احتياطات الصرف في ظل المتغيرات الاقتصادية .
- ◀ اثر ازمة الديون الاوروبية على الميزان التجاري للدول العربية .
- ◀ دخول اليورو الى ازدياد تقلب اسعار الصرف بين العملات الرئيسية الثلاث الدولار واليورو والين .

المصادر والمراجع

أولا : الكتب

1. د/ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية
تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003
1. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الثالثة. 1993
2. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمان. التجارة الخارجية. دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان الطبعة الاولى: 2000 1
3. حمدي عبد العظيم. اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق. 1996 .
4. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية. 21993.
5. . عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، اقتصاديات النقود و المصرفية و التجارة الدولية، الدار الجامعية. الإسكندرية. 1996 .
6. . رعد حسن. الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دار النشر. الطبعة الأولى، الجزء الأول. 2000.
7. . زينب حسين عوض الله. العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية. بيروت. دون سنة الطبع. 2001
8. . أحمد عبد الخالق. الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية. دون دار النشر 1999، .
9. السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية. دار النهضة العربية، القاهرة. الطبعة الثالثة. 1999.
10. . أسامة محمد القولي و مجدي محمود شهاب. مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر 1997..

ثانيا : البحوث الجامعية

1. عبد الجليل هجيرة مذكرة ماجستير أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر) ، جامعة تلمسان ، 2011_2012 ،
2. دوحة سلمى: اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة بسكرة 2014-2015
3. سي محمد كمال , التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر اطروحة دكتوراه, جامعة تلمسان, الجزائر 2010-2009
4. دراسة سلامة نجاح : تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة لحالة الجزائر لفترة(2012.1990) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر، 2012/2013

ثالثا: المنشورات

دراسة عبد الرزاق بن الزاوي & إيمان نعمون مجلة الباحث العدد 2012/10 جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، 2008 .

رابعا : المواقع الإلكترونية

<http://www.ons.dz/>

<http://www.douane.gov.dz/>

<http://www.bank-of-algeria.dz/>

الملاحق

الملحق رقم (1) صادرات وواردات الجزائر الفترة 2014/1990

مليون دينار جزائري

السنوات	الصادرات	الواردات
1990	158031,16	107101,34
1991	228105	126946
1992	250918	181158
1993	242553	186167
1994	312039	321165
1995	488925	481770
1996	722587	497223
1997	797414	469101
1998	595218	506581
1999	820512	596736
2000	1630245	704055
2001	1469888	731865
2002	1827967	1173377
2003	1893204	1030968
2004	2339494,2	1303349,5
2005	3399695,4	1457326,8
2006	3895298,4	1471588,8
2007	4049229,7	1760970,5
2008	5594036,2	2709822,6
2009	3261092,4	2699352
2010	4221234,6	2875526,6
2011	5544013,4	3569495,8
2012	5602894	4027617
2013	5137003,9	4386744,6

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للاحصاء وموقع الجمارك الجزائرية

الملحق رقم (2) سعر الصرف الاسمي (الرسمي) الفترة 2014/1990

1 دينار جزائري مقابل دولار

السنوات	سعر الصرف الرسمي
1990	8,96
1991	18,47
1992	21,84
1993	23,35
1994	35,06
1995	47,66
1996	54,75
1997	57,71
1998	58,74
1999	66,57
2000	75,26
2001	77,22
2002	79,68
2003	77,39
2004	72,06
2005	73,28
2006	72,65
2007	69,29
2008	64,58
2009	72,65
2010	74,39
2011	72,94
2012	77,54
2013	79,37
2014	80,58

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

الفهرس

رقم الصفحة	الفهرس
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية
3	تمهيد الفصل
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف والتجارة الخارجية
3	المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف
3	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف
5	الفرع الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف
5	الفرع الثالث: أنظمة سعر الصرف
5	الفرع الرابع: النظريات سعر الصرف
10	المطلب الثاني : سعر الصرف وعلاقته بالتجارة الخارجية
10	الفرع الأول: عموميات حول التجارة الخارجية
11	الفرع الثاني : أثر سعر الصرف على الصادرات والواردات
12	الفرع الثاني : تطور التجارة الخارجية الجزائرية
16	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
16	المطلب الأول : الدراسات السابقة
19	المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة
20	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية
21	تمهيد الفصل
22	المبحث الأول : الطريقة وأدوات الدراسة

23	المطلب الأول : طريقة الدراسة
23	الفرع الأول: النماذج القياسية المراد تقديرها
24	الفرع الثاني: تعريف متغيرات التماذج القياسية
25	الفرع الثالث: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية
26	المطلب الثاني : الأدوات التي استخدمتها الدراسة
26	لفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
26	الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في الدراسة
26	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
27	المطلب الأول: نتائج الدراسة وتحليلها
27	الفرع الأول: دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة
29	الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج سعر الصرف على الصادرات
36	الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج سعر الصرف على الواردات
42	المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشة الدراسة
42	الفرع الأول: التفسير الاحصائي لنتائج النموذج المقدر
43	الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر
44	الفرع الثالث : مناقشة النتائج
44	خلاصة الفصل
47	الخاتمة
49	قائمة المصادر والمراجع
54	الملاحق
57	الفهرس